يجب على جميع دول العالم تحمل مسئوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري* دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.
- منح السلطة إلى *اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري* لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل *للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.

التوقيـــــع

يجب على جميع دول العالم تحمل مسئوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري* دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.
- منح السلطة إلى *اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري* لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل *للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.

التوقيـــــع

رابطة ثقافة الحوار في ميسان

شاكر داخل وال
رئيس هيئة الإدارة
لرابطة ثقافة الحوار
٠٧٧٠٥٥٠٧٤٨٤
العراق - ميسان

يجب على جميع دول العالم تحمل مسئوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري* دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.
- منح السلطة إلى *اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري* لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل *للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.

التوقيـــــع

[illegible] أخي مفقود

[illegible]

[illegible]

يجب على جميع دول العالم تحمل مسئوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري* دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.
- منح السلطة إلى *اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري* لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل *للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.

التوقيـــع

د. نضيل محمد كمد
عميد كلية القانون - جامعة البصرة
البصرة - جمع باب الزبير
رقم الموبايل / ٠٧٨٠١٥٨٥٩٢٨

يجب على جميع دول العالم تحمل مسئوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري* دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.
- منح السلطة إلى *اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري* لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل *للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.

التوقيـــع

سليم نعيم الخضاجي
رئيس فرع القانون العام
كلية القانون / جامعة البصرة
07801317942
Saleam_naeem2002@yahoo.com

يجب على جميع دول العالم تحمل مسئوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري* دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.
- منح السلطة إلى *اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري* لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل *للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.

التوقيع

ماجد محمود محمد

البصرة - المعقل

مدير المكتب الخاص لرئيس مجلس محافظة البصرة

٠٧٨٠٢٢١٦٧١١

يجب على جميع دول العالم تحمل مسئوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري* دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.
- منح السلطة إلى *اللجنة المعنية حول حالات الاختفاء القسري* لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل *للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.

التوقيـــع

لطيف كيو داسم

عضو مجلس محافظة ميسان

٠٧٨١٣٩٦٨١٤

٢٠١٨/٧/١٤

يجب على جميع دول العالم تحمل مسئوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري* دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.
- منح السلطة إلى *اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري* لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل *للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.

التوقيـــع

محمد علي شريف

عضو مجلس محافظة ميسان

-٧٨٠١٤٠٨٩٦٧

حسن علي شريف / مفقود / اخي

حسن علي شريف / مفقود / اخي

علي حسين علي شريف / ابن اخي

رضوان حبيب اسماعيل / ابن اختي

يجب على جميع دول العالم تحمل مسئوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري* دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.
- منح السلطة إلى *اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري* لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل *للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.

التوقيـــع

استاذ البدران
عضو مجلس محافظة البصرة
رئيس لجنة الشهداء والمفقودين
٠٧٨٠٦١٤٦١٢

يجب على جميع دول العالم تحمل مسئوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري* دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.
- منح السلطة إلى *اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري* لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل *للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.

التوقيع

زينب حسين عبد القادر / جامعة البصرة

تدريسية كلية القانون

٠٧٨٠١٨٩٥٤٧

يجب على جميع دول العالم تحمل مسئوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري* دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.
- منح السلطة إلى *اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري* لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل *للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.

التوقيـــــع

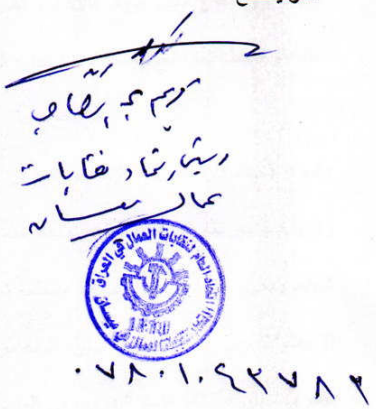

يجب على جميع دول العالم تحمل مسئوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري* دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.
- منح السلطة إلى *اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري* لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل *للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.

التوقيـــــع

صادق حسنوش ناصر
طالب علوم سياسية
0780122165

يجب على جميع دول العالم تحمل مسئوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري* دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.
- منح السلطة إلى *اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري* لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل *للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.

التوقيـــع

الاسم: عادل سعد عبدالله / اخي مفقود

المؤهل الدراسي - طالب مرحلة ثالثة هندسة برمجيات / كلوريا علوم

العنوان - المملكة العربية السعودية

يجب على جميع دول العالم تحمل مسئوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري* دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.
- منح السلطة إلى *اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري* لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل *للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.

التوقيـــع

الاسم : د. حسين عبد القادر معروف
المؤهل : دكتوراه في القانون
: تدريسي في كلية القانون جامعة البصرة
٢٠٠٨/٨/١٤
رقم الهاتف : ٠٧٨٠١٢٩٥٥٩٤

يجب على جميع دول العالم تحمل مسئوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري* دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.
- منح السلطة إلى *اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري* لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل *للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.

التوقيـــع

عادل سيد رشيد السلطان
بكالوريوس هندسة ميكانيك وطاقة
(٠٧٨٠١٠١١٨٢٠) (٠٧٧٠٢٢٢٠٨٧)

يجب على جميع دول العالم تحمل مسئوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري* دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.
- منح السلطة إلى *اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري* لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل *للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.

التوقيع

فاطمة أبراهيم عبد النبي
طالبة كلية هندسة
قسم الاتصالات
٠٧٨٠٤١٩٤٧٢١

٢٠٢١/٨/١٦

يجب على جميع دول العالم تحمل مسئوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري* دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.
- منح السلطة إلى *اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري* لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل *للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.

التوقيـــع

السيد حسين محمد

مدير شعبة الحجر الزراعي/منفذ الشيء

ت/

٠٧٥٠١٠٥١٢٩٠

يجب على جميع دول العالم تحمل مسئوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري* دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.
- منح السلطة إلى *اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري* لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل *للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.

التوقيـــــع

م. محمد شوكت لولو
مدير منظمة، لمعاد لحقوق الإنسان
مدير شبكة، رحمة للمفقودين والمغيبين قسرياً

يجب على جميع دول العالم تحمل مسئوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري* دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.
- منح السلطة إلى *اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري* لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل *للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.

التوقيـــع

القاضي سرحان صالح الياسري

محكمة بداءة الطوز / صلاح الدين

يجب على جميع دول العالم تحمل مسئوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري* دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.
- منح السلطة إلى *اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري* لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل *للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.

التوقيـــع

د. نادع عبد الحل

مستشفى طوارئ عام/

يجب على جميع دول العالم تحمل مسئوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري* دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.
- منح السلطة إلى *اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري* لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل *للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.

التوقيـــع

المهندس وسام علي لفزاز

يجب على جميع دول العالم تحمل مسئوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري* دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دواقع وأغراض *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.
- منح السلطة إلى *اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري* لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل *للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.

التوقيـــع

مبايين يوضنا دانيال

كاتب / اقتصادي / مستشار رئيس وزراء أثيوبيا ورئيس حزب صابقا.

يجب على جميع دول العالم تحمل مسئوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري* دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.
- منح السلطة إلى *اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري* لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل *للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.

التوقيـــع

م. الحاج شاهم محمد عباس

سعيد يوقف بسشيفي / صلاح لبن

يجب على جميع دول العالم تحمل مسئوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري* دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.
- منح السلطة إلى *اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري* لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل *للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.

التوقيـــع

المحامي ابراهيم جهاد محمد

سيرصينة دعاوي المنظمة العراقية / المجلس الوطني

يجب على جميع دول العالم تحمل مسئوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري* دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.
- منح السلطة إلى *اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري* لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل *للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.

التوقيـــع

د. حسزار حسرداري .
استاذ جامعة اربيل .
معاون عميد كلية ض اربيل سابقاً .
عميد معهد بسياحة / اربيل .

وتسد هذه الاتفاقية فجوة هائلة لا يمكن التسامح بشأنها: العدام وجود اتفاقية دولية من شأنها منع وحظر هذه الجريمة الدولية التي تشكل أكبر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. تقدم الاتفاقية الحق بعدم تعرض الشخص للاختفاء القسري بالإضافة إلى حق اقارب الشخص الذي تعرض للاختفاء القسري بمعرفة الحقيقة. تحتوي الاتفاقية على عدة بنود فيما يتعلق بالوقاية والتحقيق وفرض العقوبة على هذه الجريمة بالإضافة إلى حقوق الضحايا وأقاربهم والإخفاء الظالم للأطفال المولودين أثناء أسر الأمهات. وتنص الاتفاقية كذلك على الالتزام بالتعاون الدولي من أجل إيقاف الممارسة والتعامل مع الجوانب الإنسانية المتعلقة بهذه الجريمة. وتقوم الاتفاقية بتأسيس لجنة حول حالات الاختفاء القسري وهذه اللجنة ستكون مسئولة عن الوظائف الهامة والإبداعية للمراقبة والحماية على المستوى الدولي. لن تصبح هذه الاتفاقية من الوسائل الفعالة بالنسبة للمجتمع الدولي في مكافحته ضد حالات الاختفاء القسري فقط، بل ستمثل رسالة سياسية بشكل رئيسي مفادها انه لن يتم التسامح مع تلك الممارسة ويلزم منعها.

يجب على جميع دول العالم تحمل مسئوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى افعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري* دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.
- منح السلطة إلى *اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري* لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل *للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.

التوقيـــع

① محمد اسماعيل سليمان (قريشي)

② السيده صفاء عمانويل نشاط باتحاد الاسلام

③ الدكتور صبري الحلبي اعلامي ومحلل سياسي

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري* دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.
- منح السلطة إلى *اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري* لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل *للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.

التوقيـــــع

حسين علي الطائي

مسؤول اعلام مكتب أنتخابات بغداد/ الرصافة

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري* دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.
- منح السلطة إلى *اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري* لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل *للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.

التوقيـــــع

المركز الاستراتيجي للبحوث والدراسات
د. إلهام سعيد البيطاري

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري* دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.
- منح السلطة إلى *اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري* لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل *للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.

التوقيـــــع

محسن جباري حسن
مدير مكتب النجابات بغداد/ الرصافة
المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري* دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.
- منح السلطة إلى *اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري* لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل *للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.

التوقيـــــع

المهندس/عادل عبدالله عياد
٢٠١٨/٨/٢٠
adil aaj729@yahoo.com

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري* دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.
- منح السلطة إلى *اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري* لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل *للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.

التوقيـــــع

مديرة مرصد المجتمع المدني العراقي

وتسد هذه الاتفاقية فجوة هائلة لا يمكن التسامح بشأنها: انعدام وجود اتفاقية دولية من شأنها منع وحظر هذه الجريمة الدولية التي تشكل أكبر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. تقدم الاتفاقية الحق بعدم تعرض الشخص للاختفاء القسري بالإضافة إلى حق أقارب الشخص الذي تعرض للاختفاء القسري بمعرفة الحقيقة. تحتوي الاتفاقية على عدة بنود فيما يتعلق بالوقاية والتحقيق وفرض العقوبة على هذه الجريمة بالإضافة إلى حقوق الضحايا وأقاربهم والإخفاء الظالم للأطفال المولودين أثناء أسر الأمهات. وتنص الاتفاقية كذلك على الالتزام بالتعاون الدولي من أجل إيقاف الممارسة والتعامل مع الجوانب الإنسانية المتعلقة بهذه الجريمة. وتقوم الاتفاقية بتأسيس لجنة حول حالات الاختفاء القسري وهذه اللجنة ستكون مسئولة عن الوظائف الهامة والإبداعية للمراقبة والحماية على المستوى الدولي. لن تصبح هذه الاتفاقية من الوسائل الفعالة بالنسبة للمجتمع الدولي في مكافحته ضد حالات الاختفاء القسري فقط، بل ستمثل رسالة سياسية بشكل رئيسي مفادها أنه لن يتم التسامح مع تلك الممارسة ويلزم منعها.

يجب على جميع دول العالم تحمل مسئوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي او الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري* دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.
- منح السلطة إلى *اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري* لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل *للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.

التوقيـــــع

السيد حسن كول جابوك عضو مجلس الحكم سابقاً

وتسد هذه الاتفاقية فجوة هائلة لا يمكن التسامح بشأنها: انعدام وجود اتفاقية دولية من شأنها منع وحظر هذه الجريمة الدولية التي تشكل أكبر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. تقدم الاتفاقية الحق بعدم تعرض الشخص للاختفاء القسري بالإضافة إلى حق أقارب الشخص الذي تعرض للاختفاء القسري بمعرفة الحقيقة. تحتوي الاتفاقية على عدة بنود فيما يتعلق بالوقاية والتحقيق وفرض العقوبة على هذه الجريمة بالاضافة إلى حقوق الضحايا وأقاربهم والإخفاء الظالم للأطفال المولودين أثناء أسر الأمهات. وتنص الاتفاقية كذلك على الالتزام بالتعاون الدولي من أجل إيقاف الممارسة والتعامل مع الجوانب الإنسانية المتعلقة بهذه الجريمة. وتقوم الاتفاقية بتأسيس لجنة حول حالات الاختفاء القسري وهذه اللجنة ستكون مسئولة عن الوظائف الهامة والإبداعية للمراقبة والحماية على المستوى الدولي. لن تصبح هذه الاتفاقية من الوسائل الفعالة بالنسبة للمجتمع الدولي في مكافحته ضد حالات الاختفاء القسري فقط، بل ستمثل رسالة سياسية بشكل رئيسي مفادها أنه لن يتم التسامح مع تلك الممارسة ويلزم منعها.

يجب على جميع دول العالم تحمل مسئوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطورا هاما في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيرا، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة الى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري* دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي الى عدم التوافق مع دوافع وأغراض *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.
- منح السلطة إلى *اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري* لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل *للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.

التوقيـــع

١- السيدة سميرة عبد الصاحب الهلي رئيسة منظمة نساء العراق الحرة

٢- السيدة إنتصار كوركيس رئيسة منظمة حمورابي

٣- المهندس محمد دحام القيسي مستشار

وتسد هذه الاتفاقية فجوة هائلة لا يمكن التسامح بشأنها: انعدام وجود اتفاقية دولية قبل شأنها منع وحظر هذه الجريمة الدولية التي تشكل أكبر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. تقدم الاتفاقية الحق بعدم تعرض الشخص للاختفاء القسري بالإضافة إلى حق أقارب الشخص الذي تعرض للاختفاء القسري بمعرفة الحقيقة. تحتوي الاتفاقية على عدة بنود فيما يتعلق بالوقاية والتحقيق وفرض العقوبة على هذه الجريمة بالإضافة إلى حقوق الضحايا وأقاربهم والإخفاء الظالم للأطفال المولودين أثناء أسر الأمهات. وتنص الاتفاقية كذلك على الالتزام بالتعاون الدولي من أجل إيقاف الممارسة والتعامل مع الجوانب الإنسانية المتعلقة بهذه الجريمة. وتقوم الاتفاقية بتأسيس لجنة حول حالات الاختفاء القسري وهذه اللجنة ستكون مسئولة عن الوظائف الهامة والإيداعية للمراقبة والحماية على المستوى الدولي. لن تصبح هذه الاتفاقية من الوسائل الفعالة بالنسبة للمجتمع الدولي في مكافحته ضد حالات الاختفاء القسري فقط، بل ستمثل رسالة سياسية بشكل رئيسي مفادها أنه لن يتم التسامح مع تلك الممارسة ويلزم منعها.

يجب على جميع دول العالم تحمل مسئوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطورا هاما في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي او الوطني على حد سواء.

وأخيرا، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري* دون أي تأخير واعتبارها من اولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.
- منح السلطة إلى *اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري* لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل *للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.

التوقيـــــع

وتسد هذه الاتفاقية فجوة هائلة لا يمكن التسامح بشأنها: انعدام وجود اتفاقية دولية من شأنها منع وحظر هذه الجريمة الدولية التي تشكل أكبر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. تقدم الاتفاقية الحق بعدم تعرض الشخص للاختفاء القسري بالإضافة إلى حق أقارب الشخص الذي تعرض للاختفاء القسري بمعرفة الحقيقة. تحتوي الاتفاقية على عدة بنود فيما يتعلق بالوقاية والتحقيق وفرض العقوبة على هذه الجريمة بالإضافة إلى حقوق الضحايا وأقاربهم والإخفاء الظالم للأطفال المولودين أثناء أسر الأمهات. وتنص الاتفاقية كذلك على الالتزام بالتعاون الدولي من أجل إيقاف الممارسة والتعامل مع الجوانب الانسانية المتعلقة بهذه الجريمة. وتقوم الاتفاقية بتأسيس لجنة حول حالات الاختفاء القسري وهذه اللجنة ستكون مسئولة عن الوظائف الهامة والإبداعية للمراقبة والحماية على المستوى الدولي. لن تصبح هذه الاتفاقية من الوسائل الفعالة بالنسبة للمجتمع الدولي في مكافحته ضد حالات الاختفاء القسري فقط، بل ستمثل رسالة سياسية بشكل رئيسي مفادها أنه لن يتم التسامح مع تلك الممارسة ويلزم منعها.

يجب على جميع دول العالم تحمل مسئوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى افعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري* دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض *الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.
- منح السلطة إلى *اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري* لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل *للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري*.

التوقيـــــع

١- الدكتور المهندس سيد احمد محمد الاختار رئيس مجلس حقوق الانسان

٢- ملك حماد تدريسية في جامعة الكوفة

٣- المحامي سعد سليم الدروبي رئيس مركز لارسا لحقوق الانسان